

منير فخر الدين*

السوريون في الجولان المحتل:

بين الثورة والنظام والاحتلال

تعرض هذه المقالة التطورات الجارية في سورية، من منظور الدروز السوريين تحت الاحتلال، عبر بعض المشاهدات الإثنوغرافية من موقع المعيشة للواقع، كما من خلال تحليل بعض الأحداث التي تمت تغطيتها عبر وسائل الإعلام.

المكان، ويصل المشهد الاستيطاني اليوم إلى أكثر من ٣٠ مستعمرة يعيش فيها نحو ٢٠,٠٠٠ مستوطن يهودي إسرائيلي، جزء منهم من المهاجرين الروس الذين أتوا في العقدين الماضيين وغيرهم. لجأ أهالي الجولان إلى القرى على الطرف الشرقي من خط وقف إطلاق النار، وانضم بعضهم إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في منطقة العاصمة، ولا يوجد في حيازتنا معطيات أو تقديرات ديموغرافية دقيقة عنهم، إلا أنه قياساً بالقرى المتبقية، يمكن تقدير زيادتهم الطبيعية بثلاثة أضعاف على الأقل منذ سنة ١٩٦٧. أما القرى المتبقية فأدت عدة عوامل مشتركة في تحييدها

يقيم في الجولان المحتل ٢٠,٠٠٠ سوري تقريباً، معظمهم من طائفة الموحدين الدروز، وجزء منهم من الطائفة العلوية، وذلك في خمس قرى في شمال الجولان. وعشية ٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧، كان عدد سكان الجولان ١٣٠,٠٠٠ تقريباً، يقيمون في أكثر من ١٣٥ قرية وتجمّع سكني، وكانوا يعيشون في أنماط اجتماع متنوعة (بدو وحضر)، وينتمون إلى إثنيات مختلفة (عرب؛ تركمان؛ شركس، وغيرهم)، ومعظمهم من المسلمين السنة وفيهم مسيحيون. وقد تم تهجيرهم وتدمير قراهم من طرف جيش الاحتلال، وشمل التدمير بلدة قصرين ومدينة القنيطرة عاصمة المحافظة (هدمت خلال حرب ١٩٧٣). وبعد الاحتلال مباشرة بدأت مشاريع الاستيطان الإسرائيلية تغيّر معالم

* أستاذ مساعد في جامعة بيرزيت.

لو اتفقنا على أن الوعي الوطني السوري الحديث في حالة الدروز له جذور في نهاية الحقبة العثمانية وبداية الانتداب، وخصوصاً في إبان الثورة السورية الكبرى في سنة ١٩٢٥، فإنه لا يمكن اعتبار هذا الوعي امتداداً طبيعياً يأتي من تلقاء نفسه، بل إن من طبيعة الوعي الجمعي أن يُنتج ويُعاد إنتاجه في سياقات متنوعة وعبر طقوس وممارسات اجتماعية، شعبية ومؤسسية، متغيرة. كما أن هذا الوعي - حتى في أشد تعبيراته كشعور مشترك أو وعي متجانس بين فئات متعددة - ليس مكوناً من جملة بسيطة من الأفكار المكتملة والشفافة. فهو حقل من التنافس السياسي، يختلط فيه الوعي باللاوعي، والوضوح بالتناقض، والعقل بالعصاب. ويقوم التنافس على بعد داخلي، بين منطقتي الجماعة العصابية ومنطق التمايز الاجتماعي الحداثي. وله، طبعاً، بعدٌ خارجي، وهو الأقوى، المتمثل في التوتر بين الطائفة والدولة، وبين الذاكرة المحلية والرواية الرسمية.

لقد برز مثل هذا التوتر بين الطائفة والدولة، أكثر من مرة في حالة الدروز في سورية. ويُذكر هنا ما حدث في أعوام الاستقلال الأولى، وخصوصاً في عهد الرئيس شكري القوتلي (رئيس الجمهورية السورية الأولى بين ١٩٤٣ - ١٩٤٩ ثم ١٩٥٥ - ١٩٥٨) ومحاولته المحبطة لكسر شوكة آل الأطرش وتعزيز مركزية الجمهورية. لقد رأى الطرشان بزعامة سلطان الأطرش أنفسهم المحررين الفعليين للجزيل من الفرنسيين، ليس فقط بسبب الثورة السورية الكبرى، بل من خلال سيطرتهم على الجبل خلال الحرب العالمية الثانية أيضاً، وكانوا مقتنعين تماماً بأن

عن المصير نفسه، ومن هذه العوامل طبعاً، سياسة إسرائيل القائمة على مبدأ "فرق تسد"، واجتذاب الأقليات الدينية واعتبار الدين في حالة الدروز إثنية، نفيًا للهوية العربية للمنطقة. ويضاف إلى ذلك البعد الجغرافي، لأن القرى المتبقية جبلية، وكانت بعيدة عن مناطق الجبهة الأساسية في وسط الجولان وجنوبه. ولا يقل أهمية، بالطبع، العامل الذاتي والذاكرة الجمعية لأهالي هذه القرى، والتي تقول إن الناس في هذه القرى ذاقوا مرارة اللجوء وتدمير المنازل المتروكة وحرقتها في إبان الثورة السورية الكبرى في زمن الانتداب الفرنسي، فقرروا ألا يكرروا اللجوء مهما تكن النتائج.

ولا تقتصر أهمية هذه العوامل على تفسير البقاء، بل تفيد أيضاً في تفسير السياسة الإسرائيلية تجاه هذه القرى. فإذا كانت إسرائيل قد اتبعت سياسة احتواء وإدماج وتبعية طائفية، ونجحت في خلق حقائق صعبة على الأرض، فإنها لم تنجح في إحكام قبضتها تماماً على الواقع، وخصوصاً على تصوّر الدروز لذاتهم وهويتهم كسوريين. ولا شك في أن هذا واقع مليء بالتناقضات والتحولات، وقد زادت الثورة ضد نظام الأسد، وردات الفعل والتكتيكات الإسرائيلية، في بعض هذه التناقضات وأظهرتها للعيان.

كيف يرى السوريون أنفسهم

تحت الاحتلال؟

ليس من السهل الإجابة عن أسئلة تتعلق بالهوية من دون المنظور التاريخي الذي يشمل ليس فقط تحولات السياق الجيوسياسي، بل التحولات الاجتماعية والثقافية العميقة في المجتمع أيضاً. وحتى

الاستيطاني، فإن هذه القوة المحتلة نجحت أيضاً في إنتاج واقع معاش للأهالي يعمل بموجب معايير ومفاهيم الحكم الإسرائيلية الاستشراقية، فأعدت زعامات محلية تقليدية إلى الواجهة، وابتزت هؤلاء الزعماء لإعلان ولائهم لدولة إسرائيل ورغبتهم في الانطواء تحت رايتها، في مقابل الحفاظ على امتيازاتهم الجديدة كوسطاء بين الحكام الجدد و"رعاياهم". لكن منظومة الحكم هذه لم تعتمد على مبدأ الوساطة إلا جزئياً. ففي العمق، اتخذت إسرائيل سلسلة طويلة من الإجراءات للتحكم في الاقتصاد والحيز والتعليم والصحة، وفرضت بالتالي قواعد التعامل معها إلى درجة كبيرة. ودفع نجاح هذه المنظومة اليمينية الإسرائيلي بعد صعوده إلى الحكم لأول مرة في تاريخه في سنة ١٩٧٧، إلى جني الثمار السياسية الاستراتيجية، عبر إعلان الضم. لكن المكسب لم يكن كاملاً، فالتغييرات الجذرية الجارية بدت خطيرة للأهالي، وتنطوي على أمور كفرض التجنيد الإجباري وإمكان نقل السكان لاحقاً، وهذه أثمان لا مكاسب منها بالنسبة إلى الزعماء التقليديين. ووصل التصعيد إلى ذروته في إعلان الحرم الديني والاجتماعي التام على كل من يقبل بالجنسية الإسرائيلية، وحدث إضراب مفتوح في ١٤ شباط / فبراير ١٩٨٢، دام أشهراً عديدة. وتضافرت عدة عوامل متناقضة في تعزيز الهوية والشعور الوطني، منها عوامل ناجمة عن القوى المحافظة في المجتمع اقتصادياً وثقافياً، وأخرى ناجمة عن الرغبة في التغيير الاجتماعي والثقافي ومواكبة الحداثة وقيم التقدم والمساواة والعدالة الاجتماعية. فعلى الجهة الأولى، وقف رجال الدين (الذين برزوا بعد أفول القيادة الزعاماتية التقليدية مع

من حقهم الحفاظ على أدوارهم الزعاماتية، ليس فقط ضمن دولة الاستقلال، بل ضمن المنطقة أيضاً، وذلك بتقربهم من الملك عبد الله ومشروع حلف بغداد. وقد عاد التوتر ووصل إلى الصدام الفعلي في فترة الرئيس أديب الشيشكلي (قائد انقلاب عسكري ورئيس الجمهورية بين ١٩٥٣ - ١٩٥٤). ومن المعروف أن الشيشكلي قصف المدنيين بالطائرات وأرسل المدرعات إلى الجبل، لكنه لاقى احتجاجات شعبية في مناطق متعددة من القطر دفعته إلى الاستقالة ومغادرة سورية، ليتم اغتياله لاحقاً في البرازيل. لقد تركت تلك الأحداث، وأحداث محلية كثيرة تنم عن تعارض بين الدولة والطائفة، آثاراً سلبية في النفوس. وأدت الأجهزة الأيديولوجية للدولة الوطنية (الجيش والمدرسة والإعلام)، دوراً متناقضاً في هذا الصدد: فمن جهة زرعت الفكرة الوطنية المتعالية على الهويات الطائفية وخلقت بيئات وتجارب اجتماعية فعلية ذات طابع وطني، إلا أنها من جهة أخرى عادت لتؤكد الفروقات والتوترات الطائفية. وهكذا أصبحت الجمهورية تعني في أرض الواقع ما هو مفارق تماماً لفكرتها: تحالفات عميقة بين أجهزة الدولة وبين القوى الأهلية على أساس طائفي. لقد انطلقت إسرائيل في تعاملها مع دروز الجولان عقب الاحتلال من مقولات استشراقية كلاسيكية بشأن هذا الواقع المركب، فنظرت إليهم على أنهم فئة إثنية منفصلة، منكرة بذلك نصف تجرتهم الوطنية ونصف وعيهم وذاكرتهم الجمعية، واستطاعت منذ البداية وضع قواعد لعبة مريحة لها، من خلال منظومة حكم عسكري لا تعترف بالقانون الدولي، وإنما بالمرجعية الإسرائيلية فقط. وإلى جانب المشهد

منها، على سبيل المثال: هل للاحتدام الجديد ورجحان موازين القوى لمصلحة إسرائيل أن يفضي، على سبيل المثال، إلى تغيير دراماتيكي في الثقافة السياسية للجولانيين؟

لا شك في أن ما هو موجود في واقع اليوم من تحالفات وتقاطعات مصالح وفوضى ما يدل على أن معرفتنا بالتاريخ وقياسنا عليه لا يفيدنا في التنبؤ بمآلات الأحداث على المدى القصير والمتوسط، بل هناك أمور مدهشة لم نتوقعها من قبل، مثل التفاهات الجارية بين إسرائيل ومختلف قوى المعارضة على جبهة الجولان. لكن هذا لا يعني أن البنى الثقافية والاجتماعية والسياسية التي شكلت تاريخنا الحديث لم يعد لها وجود أو تأثير، أو أن إسرائيل أو أي طرف آخر باتا يتحكمان في الواقع كما يشاءان، فمثل هذا الاعتقاد هو وهم يجب أن يقابله المنظور العقلاني في التحليل التاريخي والسوسيوسياسي.

تناقضات المواقف من الثورة:

الجزور والدلالات البنيوية

لم تكن الشعارات التي رفعتها الثورة في بداياتها السلمية بالغريبة عن النقاش الوطني في الجولان. فالموقف من نظام الأسد الأب كان إحدى نقاط الخلاف بين ناشطي الحركة الوطنية منذ الثمانينيات. وفي تلك المعادلة وقف رجال الدين موقفاً مراقباً ومهادناً من النظام الذي دأب بدوره، وخصوصاً عقب مؤتمر مدريد، على مسايرتهم من جهة، وتعزيز تدخله الاستخباراتي في الشأن الجولاني ورفع وتيرة التنسيق مع الموالين له من جهة أخرى. وقد دفعت هذه السياسة بالعلاقات

تفكيك منظومة الحكم العسكري)، وعلى الجهة الثانية، وقفت القوى الوطنية الشابة والعلمانية، بميولها وولاءاتها الأيديولوجية غير التقليدية. وهؤلاء كانوا أنصار حزب البعث والنظام، أو أنصار الحركات اليسارية والمقربين من القطب الشيوعي ومن القوى التقدمية المعارضة في سورية. لكن الواقع المعاش الإسرائيلي وتأثيره الثقافي (بالمعنى الأنثروبولوجي للكلمة: كمفاهيم الحياة اليومية واللغة وأنماط العيش وما شابه)، لم يكتفياً لحظة واحدة، وإنما تجذراً بفعل الدمج الاقتصادي والمؤسساتي. ولم تنثن إسرائيل في أي زمن عن تنميتها الاستشرافي - الاستعماري للأهالي كطائفة دينية - إثنية معزولة ومنفصلة عن محيطها العربي والإسلامي، وجاهزة للانضواء تحت الوصاية الإسرائيلية.

ونرى في الأعوام الأخيرة، وخصوصاً في ظل الثورة السورية، أن إسرائيل عادت لتعبّر، على عدة صُعد، عن ثقة أكبر بمشروعها. فهي تعمل على اجتذاب الجيل الشاب من خلال برامج "تربوية" تروج في المدارس، وعبر مؤسسات السلطة المحلية والمركزية، وتهدف إلى التطبيع والامتثال للوصاية الإسرائيلية. وتعمل إسرائيل أيضاً على اجتذاب الزعامة التقليدية الدينية ومختلف الفئات الاقتصادية، عدا قيامها بمختلف النشاطات العسكرية والاستخباراتية السرية لخلط الأوراق في الداخل السوري ونسج علاقات وقنوات اتصال مفيدة لتكتيك إدارة الأزمة الذي تتبّعه. وأقوى تعبير عن هذا هو الفقاعة القديمة - الجديدة التي بتنا نسمع عنها مؤخراً: أي مشروع الدويلة الدرزية في جنوب سورية. وبغض النظر عن هذه الفانتازيا غير القابلة للتحقق برأينا، فإن الوضع القائم يفرض تساؤلات عديدة،

والقمع السياسي في الوطن - ويمكن أيضاً قراءتها كتعبير عن القلق العميق إزاء نكوص الثورة إلى العصبية القبلية والدينية. وحاول أنصار النظام الاعتداء على المعارضين ومنعهم بالقوة من التظاهر في أكثر من فرصة، ونجحوا في تحييد القطاع العريض من المجتمع. ومع عسكرة الثورة وبروز القوى ذات الخطاب الإسلامي، وسيطرتها على المشهد، وانحسار دور "الجيش الحر"، وازدياد وتيرة العنف واقترب المواجهة من تجمعات درزية متعددة، بات من الصعب الدفاع عن أفق الحرية المدنية، وبات منطق العنف والرد العصابي على أساس العين بالعين والسن بالسن، وتبرير الردع وتوازن الرعب، أكثر إقناعاً لقطاع أوسع من الناس كواجب ملحّ ومباشر هنا والآن.

وفي الحقيقة، فإن جميع المواقف - الموالية والمعارضة - تغوص في تناقضاتها الداخلية أكثر فأكثر مع استمرار الأزمة. فمن جهة، يبدو أن الشعور الطائفي القوي يتطابق مع الخطاب الإسرائيلي، بل يخترقه أيضاً، وقد ظهر التوتر في هذا الصدد في حوادث اعتداء متكررة قام بها شبان دروز من الجولان والجليل ضد الجرحى من المعارضة الذين تقوم إسرائيل بإسعافهم، ووصلت هذه الحوادث إلى ذروتها في حدثين مأسويين في حريفش ومجدل شمس، أسفر الأخير منهما عن قتل وحشي وتمثيل بجثة أحد الجرحى على يد جمهرة من الشبان الغاضبين. فإذا كانت إسرائيل مرتاحة إلى منطق الهويات الطائفية التي تبنتها ورعتها، فإنها تحس بالحرص حين يقوم أصحاب هذه الهويات بالتصرف من تلقاء أنفسهم بعكس إرادة النظام الإسرائيلي. والحرص بالنسبة إليها ليس من فشل السلطة في إحكام سيطرتها

بين الموالين والمعارضين من ناشطي الحركة الوطنية إلى الفتور والتوتر، وفي الأونة الأخيرة إلى التوتر والمواجهة. وحين انطلقت الثورات في تونس ومصر كان من غير المؤكد أن الحراك سينتقل إلى سورية، ليس لأن سورية دولة مواجهة ومقاومة، وإنما لأن النظام معروف بقمعه الشديد. غير أن المفاجأة حدثت، وخرجت مجموعة من الرجال والنساء ببيان تضامن مع الثورة بعنوان "أنتم الصوت ونحن الصدى" (في آذار / مارس ٢٠١١)، ووقع البيان عشرات الأشخاص بالاسم، وانتظموا في تظاهرات شبه دورية في ساحات بلدة مجدل شمس. وبدأ أن الموالين للنظام أخذوا على حين غرة في البداية، إلا إنهم سرعان ما استجمعوا قواهم واستعادوا ثقتهم بالنظام، ونجحوا في جذب رجال الدين إلى جانبهم، فنظموا تظاهرات أكثر شعبية وأكبر من تظاهرات المعارضين، ورفعوا العلم الدرزي إلى جانب صور بشار الأسد والعلم الوطني الرسمي. وانفتحت جبهتهم على تحالف مع القوى الطائفية التي شمل جزء منها أشخاصاً كانوا مقاطعين اجتماعياً وسياسياً على خلفية قبولهم الجنسية الإسرائيلية في الثمانينيات. وفي مزيد من المفارقة، نادى أنصار النظام المتشددون بإصدار حرم ديني واجتماعي ضد المعارضين هذه المرة، بتهمة خيانة الوطن ممثلاً في قائده المؤيد بنظرهم. لكن خلوة مجدل شمس رفضت الانجرار إلى هذه الخطوة، وضمنت الحق الاعتباري للمعارضين في الاختلاف من دون تخوينهم.

ورفع المعارضون من جبهتهم شعارات وطنية غير طائفية وتقدمية، وشعارات نسوية تربط بين القمع الذكوري في المجتمع

إنسانية لجرحى بموجب الأعراف الدولية!
لا يكفي أبداً، وليس من المقنع أن تكون
الحجة لذلك أن النظام الأسدي "باع" الجولان
في سنة ١٩٧٤! فأين تصير تهمة تفريط
النظام في عرف من صار اليوم صديقاً سرياً
لإسرائيل؟ لا شك في أن هذه التناقض ينكأ
جروحاً عميقة لثورة مسلوقة، لكنها جلية
و ذات دلالات عميقة للمستقبل.

ماذا بعد؟

لقد بات من الواضح اليوم، وأكثر من
أي وقت مضى، أن صراعاً إقليمياً يدور في
سورية، لكن القوى المحلية (ولا أتكلّم عن
"داعش") تصارع كأنها في حالة صراع على
وجودها هي بالذات، أي أن الصراع بالنسبة
إليها مصيري، وأن ما يدور في الإقليم مجرد
تجاوب أو تناقض مع رغباتها.
ماذا لو قلبت هذه القوى المنظار وبدأت
ترى أنها امتدادات وأدوات لصراع مركزه
الحقيقي ليس في سورية، وإنما حولها؟
ربما ستبدأ الثورة بالتحقق في تلك اللحظة
بالذات.

لكن كيف سيكون مصير سورية المقبلة؟
ليس من الحكمة أن نشترط على السوريين
أن يصبحوا جميعاً مدنيين، وأن يخرجوا من
كهوف الطائفية والقبلية إلى شمس التمسك
بالفكرة الوطنية. فهذا لن يحدث. بل ما يمكن
أن يحدث هو ما حدث في القرن العشرين:
التحام موجج المشاعر، متوتر وقلق، للروح
العصابية في القالب المدني. سورية المقبلة
امتحان جديد وعسير، لكنها تبقى الامتحان
الوحيد الجدير بأن نضحى من أجله. ■

البوليسية والقضائية، وإنما من عدم إمكان
التعويل على انضباط سلس ومهذب للروح
القبلية في قالب السلطة الحديثة.
لقد استطاعت إسرائيل أن تستصدر
استنكاراً واسعاً من طرف زعماء الدروز
الرسميين في الجليل والكرمل لحادثة مجدل
شمس، من منطلق احترام القانون، ومن أن
أعمال العنف ضد الجرحى مخالفة لقيم
الدروز وأعرافهم، وغير متوافقة مع مصلحة
إخوانهم في سورية، والتمثلة في التهذئة
ودراء الفتنة وأعمال الانتقام. لكن الشعور
الشعبي، المهمّش في الإعلام الرسمي،
والمنتشر بقوة في الشارع الدرزي، دان
استنكار القيادات، لأن الشعور الشعبي يقوم
على قيمة أخلاقية أساسية مغايرة هي قيمة
نصرة الإخوان وصون الكرامة الطائفية
بالحمية وردة الفعل المباشرة، لا بالقول
والتكتيك. كما أن هذا الشعور مشترك بين
قوى منقسمة في ولاءاتها السياسية الكبرى،
فإذا كان البعض من الدروز في الجليل قد
طالب إسرائيل بالتدخل لمصلحة الدروز في
سورية، فإن آخرين - وخصوصاً من أنصار
النظام في الجولان - يرونها متأمرة مع
القوى الأصولية ضد النظام وضد الدروز.
وإسرائيل تعرف هذه التناقضات في مواقف
الدروز، وتعرف أن التدخل الجذري لإقامة
دويلة طائفية، مهما تكن طبيعتها، لا يمكن
أن يكون جهاراً، وهو غير مضمون العواقب.
وفي الجهة المقابلة، وأقصد جهة
الثورة، فإن هناك مفارقة غريبة ومدهشة،
فإسرائيل التي تخترق وتعتدي على السيادة
السورية منذ نصف قرن باتت مجرد مسعفة